

الورقة العربية الصادرة عن ورشة العمل التشاورية العربية

التي نظمتها منظمة إندي آكت بدعم من مجموعة العمل من أجل صفر زئبق

بيروت، 4-5 تشرين الثاني 2010

عقدت في بيروت في 4-5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 ورشة العمل التشاورية العربية بدعوة من منظمة إندي آكت - منظمة الناشطين المستقلين، بدعم من زيرو مركوري - مجموعة العمل من أجل صفر زئبق العالمية. ويتمويل مشكور من وزارة البيئة الألمانية ومكتب البيئة الأوروبي.

حضر ورشة العمل مفاوضون متابعون لمفاوضات الزئبق، مندوبون عن الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، العراق، المملكة العربية السعودية، اليمن، السودان، مصر، ليبيا، تونس، والمملكة المغربية، بالإضافة إلى ممثل جامعة الدول العربية. وحضر أيضا ممثلون عن عشر منظمات غير حكومية من البلدان العربية التالية: المملكة المغربية، تونس، مصر، المملكة الأردنية الهاشمية، سوريا ولبنان. وقد شرّف الورشة أيضا حضور رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل وضع صك قانوني ملزم بشأن الزئبق السيد "فرناندو ليغيس"، وعضو مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية الدكتور "محمد خشاشنة"، وممثلة سكرتارية برنامج الأمم المتحدة للبيئة - فرع الكيماويات - فريق المعادن والزئبق السيدة "شيللا لوغان".

وفي حصيللة أعمال الورشة تم التوافق على هذه الورقة، جامعة كل التوصيات والتوجهات والتطلعات المتعلقة بكل محاور عملية التفاوض حول اتفاقية قانونية ملزمة بشأن الزئبق، والتي تتضمن ما يلي:

- حيا المجتمعون منظمة إندي آكت ومجموعة العمل من أجل صفر زئبق على تنظيم ورشة العمل التشاورية العربية، ونوهوا بالجهود المبذولة من أجل حسن تنظيمها وتوفير ظروف نجاحها.
- نوه المجتمعون بالدور الجامع والحاضن للجامعة العربية، ورحبوا بمشاركة وحضور السيدة نعيمة بوشمع ممثلة الجامعة العربية، كما ورحبوا بمشروع قرار المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في النقطة (2) من الفقرة الحادية عشرة من البند الخامس، حيث تم حث الدول العربية إلى الحضور والمشاركة في ورشة العمل العربية التشاورية التي تنظمها منظمة إندي آكت بالتعاون مع مجموعة العمل من أجل صفر زئبق (منظمة زيرو مركوري) التي ستعقد ببيروت/الجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 4-5/11/2010 للتحضير للجولة الثانية للمفاوضات بشأن الزئبق.
- رحب المجتمعون بحضور ومشاركة رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية السيد "فرناندو ليغيس" وبالدور الإيجابي الكبير الذي لعبه توضحيا وتسهيلا للنقاش.

- رحب المجتمعون بحضور ومشاركة سكرتارية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلة بالسيدة "شيللا لوغان" وبدورها الإيجابي لتوضيح الكثير من النقاط ولشرح مضامين الورقة الرئيسية التي أعدتها السكرتارية.
- رحب المجتمعون بحضور عضو مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية، ممثل المجموعة الآسيوية، مندوب الأردن الدكتور "محمد خشاشنة"، وهو العضو العربي الوحيد في المكتب، وبمشاركته النشطة في إغناء الاجتماع وبتشيط النقاش الجاد حول كل القضايا التي تهم بلداننا العربية.
- ناقش المجتمعون كل المحاور الرئيسية والمواضيع الهامة المتعلقة بالمفاوضات بشأن اتفاقية دولية ملزمة حول الزئبق، حيث طرحت ونوقشت القضايا التالية:
 - لمحة عامة عن: لماذا الزئبق؟ وما هي القضايا الرئيسية؟
 - الاهتمامات العربية حول الزئبق،
 - العرض والتخزين،
 - الزئبق في المنتجات والعمليات،
 - الزئبق في النفايات والمواقع الملوثة،
 - انبعاثات الزئبق،
 - الآلية المالية، الامتثال (التنفيذ)، رفع التقارير،
 - المساعدة المالية والتقنية، تبادل المعلومات العلمية،
 - رفع الوعي وتقوية القدرات والتدريب،
- وافق المجتمعون على دعم تضمين اتفاقية الزئبق برنامج زمني للتخلص من استخدام الزئبق في ملغم حشوة الأسنان واستخدام البدائل التي أصبحت متوفرة.
- شاركت كل الدول العربية والمنظمات غير الحكومية العربية المشاركة في ورشة العمل، بفعالية ونشاط كبيرين في النقاش الواسع، الغني والحر، الذي استمر على مدى يومين كاملين، إضافة للنقاشات الجانبية، الثنائية والمتعددة التي كانت تستمر بعد انتهاء جلسات العمل.
- اليوم الثاني من أعمال ورشة العمل كان مكرسا لمناقشة الورقة الرئيسية التي أعدتها السكرتاريا UNEP (DTIE)/Hg/INC.2/3، مسودة عناصر مقارنة شاملة مناسبة لصك قانوني ملزم بشأن الزئبق.
- اعتمد النقاش حول هذه الورقة مسارا لوضع الملاحظات والتوصيات والتوجهات العربية حول مختلف القضايا والمواضيع، وكان نقاشا عميقا وغنيا وشاملا، تبلورت خلاله المواقف العربية حيال القضايا الرئيسية المطروحة، والتي نستعرضها فيما يلي:

الجزء الأول : المقدمة :

1- الهدف

وافق المجتمعون على الهدف الرئيسي للاتفاقية بأنه حماية صحة الانسان والبيئة من إطلاقات الزئبق ومركباته المنبعثة من النشاط البشري.

2- تعريفات

تم التداول فيما إذا كان من الأفضل أن تظهر في المقدمة ام في مكان اخر، ولكن لم يحسم النقاش في هذه المسألة.

الجزء الثاني: اجراءات التخفيف من عرض الزئبق

3- مصادر عرض الزئبق

دعم ما اقترحته الوثيقة مع المطالبة بايجاد تعريف دقيق لكلمة "غير مسموح"
"Not allow"

4- التخزين الآمن بيئيا للزئبق

رحب المجتمعون بهذا النص، مع ضرورة ان يكون هذا الصك مرنا، بحيث يسمح بنقل الزئبق الى الدول، التي تتمتع بالقدرة على التعامل مع الزئبق، مع ضرورة إضافة رقم الخدمة الكيميائي تسهيلا لحركته عبر الحدود انسجاما مع النظام الجمركي المنسق. وضرورة بناء قدرات الدول النامية في مرحلة التخزين المؤقت، مراعية بذلك القدرات التقنية للدول والنظر في طبيعتها الجيولوجية، وذلك لحين نقل الزئبق ومركباته الى مواقع التخزين النهائية في الدول المتقدمة والقدرة على المعالجة النهائية للزئبق ومركباته. وان تراعي الخطوط الارشادية التي سيتم وضعها كل التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع. تمت الإشارة هنا إلى التمييز بين الاتجار بالزئبق ومركباته وبين نقل كميات الزئبق المخزنة مؤقتا في بعض البلدان إلى البلدان، التي تستقبل الزئبق بغية التخزين النهائي أو التخزين طويل الأمد.

5- التجارة الدولية بالزئبق ومركباته مع الدول الأطراف في الاتفاقية

وافق المجتمعون على النص الوارد في ورقة السكرتاريا دون إضافات أو تعليقات. مع التأكيد بأن نقل الزئبق بهدف التخزين النهائي هو ليس في باب التجارة وإنما في باب النقل.
وبهدف الحد من الاتجار الدولي بالزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق، يدعم المشاركون الرأي القائل بمنع التصدير بدل منع الاستيراد، حيث دلت التجربة على ضعف فعالية إجراء منع الاستيراد، وازدياد حالات التهريب، ولا سيما في البلدان النامية.

6- التجارة الدولية بالزئبق ومركباته مع الدول غير الاطراف في الاتفاقية

وافق المجتمعون على النص الوارد في ورقة السكرتاريا. مع محاربة الاتجار غير المشروع بالمنتجات، التي تحتوي على زئبق. إضافة لضرورة بناء قدرات الجهات المعنية بمعايير الدول مثل الجمارك والأمن العام.

الجزء الثالث: اجراءات التخفيف من الاستخدام المقصود للزئبق

7- المنتجات المضاف إليها الزئبق

إضافة تعريفين الى الاتفاقية، الأول "المنتجات المضاف إليها الزئبق"

Mercury-added products و الثاني "المنتجات التي تحتوي على الزئبق" Mercury-containing products مع امكانية وضع حدود لنسب الزئبق المضافة الى المنتجات.

8- العمليات التي يستعمل فيها الزئبق

رحب المجتمعون بالنص الوارد في الورقة، ولكنهم توافقوا على التأكيد على ضرورة نكر إنتاج الفينيل الكلورايد الذي يستعمل الزئبق.

9- المشاغل الصغيرة لتعدين الذهب

سوف تشكل مجموعة اتصال لبحث هذا الموضوع خلال انعقاد الدورة الثانية من المفاوضات في اليابان. توافق المجتمعون على رفع توصية لدول مجلس التعاون الخليجي لأن تكون ممثلة في هذه المجموعة، لكي تكون حاضرة على مناقشة هذه القضية التي تهمها مباشرة.

الجزء الرابع: إجراءات تخفيف انبعاثات الزئبق في الهواء والمياه والتربة

10- الانبعاثات في الهواء الجوي

توافق المجتمعون على أنه يجب مساعدة الدول النامية لزيادة قدراتها الرقابية لرصد انبعاثاتها في الهواء الجوي. ومساعدة البلدان النامية على رقابة ورصد انبعاثاتها المقصودة وغير المقصودة، في الأوساط البيئية المختلفة: الهواء، وإضافة المياه والتربة والغذاء وخصوصا الأسماك.

11- الطرح في المياه و التربة

توافق المجتمعون على ضرورة تضمين الاتفاقية مواد واضحة تتعلق ببناء القدرات وزيادة المعرفة العلمية والقدرة التقنية لدى البلدان النامية على الرقابة والرصد، وذلك لتمكين من القيام بالتزاماتها في هذا الصدد، وأن تشمل برامج الرصد والمراقبة، إضافة للهواء والمياه والتربة، المواد الغذائية، ولا سيما الأسماك باعتبارها غذاء رئيسي لملايين البشر.

12- نفايات الزئبق

توافق المجتمعون على ضرورة أن تتضمن اتفاقية الزئبق نظاما قويا ومتكاملا لإدارة نفايات الزئبق والتعامل معها، مستفيدين من تجارب وخبرات الاتفاقيات الأخرى، على أن لا تتوزع الصلاحيات بين الاتفاقيات بما يعيق التطبيق الفعال لإدارة سليمة وفق متطلبات اتفاقية الزئبق الكاملة. وأن تتضمن الاتفاقية آلية مالية تلي حاجات التعامل مع نفايات الزئبق والتخزين المؤقت والنقل بغاية التخزين النهائي ومعالجة المواقع الملوثة. وهذا ما يؤمن شروط النجاح في تطبيق الاتفاقية خلافا لاتفاقية بازل، التي تفنقر لآلية مالية، مما جعلها متعثرة وصعبة التطبيق.

وقد تناولت نقاشات المجتمعين أيضا إلى:

- دور المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل واستوكهولم في التدريب والمساعدة التقنية.

- النقل عبر الحدود - تحديد الأطر التي يتم فيها التعاون والمؤازرة (التعاقد) مع اتفاقية بازل.
 - تصنيف النفايات المحتوية على الزئبق إلى مستويين: مستوى عالي التركيز، تتعاطى معه اتفاقية الزئبق إسوة باتفاقية ستوكهولم، ومستوى ضعيف التركيز، ينظر بإخضاعه لنظام اتفاقية بازل.
 - أن يتضمن نظام النقل في اتفاقية الزئبق ضوابط قوية تضاهي أو تفوق ضوابط نظام اتفاقية بازل لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، وذلك لمنع الاتجار غير المشروع والحد منه.
 - مشاركة الدول العربية في فريق الاتصال الذي سينشأ خلال الدورة الثانية من المفاوضات في اليابان.
 - المواقع الملوثة : توافق المجتمعون على أن تتضمن الاتفاقية بنودا واضحة تتعلق بمساعدة البلدان النامية على تحديد المواقع الملوثة، والكشف عليها، وتقييم مخاطرها، والعمل على معالجتها، وخصوصا في البلدان المنتجة للغاز، حيث ربما تكون انتشرت مواقع ملوثة غير معروفة المكان بالتحديد. وكذلك المواقع الملوثة الأخرى، سواء الناتجة عن هذه الأنشطة أو غيرها (مثل تعدين الذهب أو عمليات الكلور القلوي أو غيرها)
 - درس الاحتياجات الحقيقية لبلداننا العربية، وخصوصا لجهة وضع تشريعات تحد من استيراد منتجات مثل البطاريات أو غيرها، تحتوي على الزئبق ويكون عمرها قريب من الانتهاء، بحيث أنها ستتحول إلى نفاية في فترة وجيزة.
 - وقد أكد المجتمعون على أننا نتطلع لاتفاقية قوية، وذات نظام محكم تحت ولاية اتفاقية الزئبق المنتظرة، وخاصة أن بازل لا تتضمن آلية مالية خاصة بها، وأن المراكز عاجزة وغير فاعلة. وذلك لحماية عالية الفعالية لبلداننا والبلدان النامية الأخرى ضد الاتجار غير المشروع بالزئبق ومركباته ومنتجاته ونفاياته.
- 13- المواقع الملوثة**
- وافق المجتمعون بناء على ما سبق ذكره فيما يتعلق بدرس وتحديد ومعالجة المواقع الملوثة، وأكدوا على ضرورة تحميل الشركات الملوثة مسؤولية ذلك، وأن تقوم بمسؤولياتها بتنظيف هذه المواقع على نفقتها.

الجزء الخامس: إجراءات انتقالية

14- إعفاءات الاستعمال المسموح:

- توافق المجتمعون على دعوة المجموعة العربية عشية بدء الدورة الثانية في اليابان، والبحث في تفاصيل هذه المسألة لعرضها على مجموعة الاتصال.

الجزء السادس: الموارد المالية والمساعدة التقنية والمساعدة على التنفيذ

15- الموارد المالية والآليات

تباحث المجتمعون في أهمية توفر الموارد المالية على كل المستويات. وأشاروا إلى ضرورة النظر لحاجات ومتطلبات الدول النامية، والحاجة الملحة لأن تتضمن الاتفاقية آلية مالية قوية ومرنة وفعالة لتوفير المساعدة المطلوبة. وأشاروا أيضا لضرورة أن يعير مؤتمر الأطراف الأول الأهمية القصوى لهذا الأمر. وبحثوا في آليات تسليم الأموال للدول المستفيدة من المساعدات المالية، وأوصوا بأن يكون هناك صندوق واحد يشمل كل الأطراف الدولية المشاركة، وأن يتم تسهيل وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذا الصندوق، وأن تكون المشاركة متاحة للمصارف وصناديق الدعم وعائدات الضرائب الخاصة. لقد أجمع المشاركون على أن تكون الآلية المالية شبيهة بآلية بروتوكول مونتريال المالية، التي أثبتت بالتجربة فاعليتها وقدرتها على تلبية الحاجات وعلى تحقيق الأهداف المتوخاة.

ويبحث المشاركون أيضا، إجراءات وضع التقارير حول كيفية توفير المساعدة، وأكدوا على ضرورة المراجعة الدورية لفاعلية الترتيبات، التي يتم اتخاذها على ضوء التقارير.

وأكدوا على تكون الآلية المالية للاتفاقية قوية ومستقلة لتقديم المساعدات المالية، وبخلاف ذلك لا نستطيع أن نضع آلية للامتثال أو لتنفيذ الاتفاقية. إضافة إلى ضرورة تقديم المساعدة التقنية والمالية للدول النامية لتمكين من النهوض بالتزاماتها. على مؤتمر الأطراف أن يضع آلية ملائمة لتوفير مصادر مالية كافية ومستدامة، بحيث تتضمن وسائل أخرى من التعاون متعدد الأطراف والإقليمي والثنائي. كما شددوا على ضرورة التوازن بين الامتثال (التنفيذ) والآلية المالية. وأشادوا بنموذج بروتوكول مونتريال، الذي يتضمن آلية مستقلة عملت بنجاح طوال سنوات طويلة.

من المهم أيضا، النظر إلى المبلغ الذي سنحتاج إليه، ثم كم ستبلغ الكلفة المطلوبة لأعمال المراقبة، ما هي الأهداف الوطنية لكل دولة الخ.. وهذا ما يفترض اعتماد مقارنة طموحة وإيجابية للحصول على الموارد المالية لتلبية الحاجات. ونحن ندول محتاجة لهذه الآلية، علينا أن نصر على الإسراع بإقرار ذلك، نظرا للمخاطر الكبيرة على البيئة والصحة، وأن تقر بحدود المؤتمر الأول.

16- المساعدة التقنية

أشار المجتمعون إلى ضرورة أن تضع الاتفاقية دليلا وإطارا تنفيذيا لتشجيع الأكاديميا ومراكز الأبحاث على المستوى الوطني والإقليمي ومساعدتها على المشاركة في تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف التي تحتاجها، ولا سيما الدول النامية. خصوصا وأن البلدان العربية تزخر بالجامعات ومراكز الأبحاث المجهزة بأفضل وأحدث التجهيزات وبالكوادر البشرية المتخصصة. كما وتم إلقاء الضوء على المراكز المتاحة لاتفاقتي بازل واستوكهولم، والدعوة لأن تستنهض نفسها للعب دور جديد أكثر فعالية ونشاطا من قبل، لا سيما وأن مهمتها الرئيسية هي المساعدة التقنية ورفع القدرات والتدريب.

وطالب المشاركون بإقامة وحدات وطنية شبيهة بوحدات الأوزون تابعة لاتفاقية الزئبق وممولة منها. بحيث تتسق هذه الوحدات مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالزئبق وتتعاون معها. ودعوا إلى رفع درجة التشبيك على المستويين المحلي والإقليمي (ثلاث مستويات : وحدات خاصة ، مستوى وطني ومستوى إقليمي).

وطالب المشاركون برفع كفاءة وقدرة البلدان النامية على الكشف عن آثار ومتبقيات الزئبق في المواد والسلع التي تستوردها، ونقل التكنولوجيا الضرورية لذلك بيسر ودون أية عوائق، ولا سيما في الأسماك المستوردة، ومواد التجميل، ومساحيق تبييض البشرة والوجه، وكذلك الحاجة لرفع قدرات البلدان النامية على كشف الزئبق في مختلف المنتجات الطبية والاستهلاكية الأخرى.

17- لجنة التنفيذ

رحب المشاركون باستبدال تعبير "لجنة الامتثال" بتعبير "لجنة التنفيذ" واعتبروه أكثر ملاءمة لواقع أن تنفيذ الاتفاقية مرتبط بقدرة البلدان الأطراف على تحقيق ذلك، مما يعطي الآلية المالية وآلية المساعدة التقنية والمالية ونظام تطبيقها أهمية عالية، لتمكين البلدان النامية من القدرة على تنفيذ متطلبات الاتفاقية بشكل كامل وناجح. ورحبوا أيضا بأن طلب المساعدة للتمويل يجب أن يبحث قبل البحث بعدم التنفيذ، وبأن توفير المساعدة الفعالة (المالية والتقنية) ضروري لكي تتمكن الدول الأطراف من القيام بالتزاماتها التنفيذية.

الجزء السابع: رفع مستوى الوعي، البحث والرصد وتبادل المعلومات

18- تبادل المعلومات:

طالب المجتمعون بضرورة أن تتضمن الاتفاقية آلية واضحة لتبادل المعلومات، وبأن يتم إنشاء مؤسسة وطنية لتبادل المعلومات في كل بلد لتسهيل وتأمين سرعة القيام بذلك. وأشاروا إلى أن المعلومات المتعلقة بالسلامة والأمن الصحي والبيئي يجب أن لا تحظى بالسرية. وأكدوا أن الفقرة الخامسة المتعلقة بالمعلومات السرية تحتاج إلى توضيح دقيق بحيث أن لا سرية على أية معلومات تتعلق بسلامة الأشخاص وجميع المستهلكين المفترضين للسلع والمنتجات المحتوية على الزئبق، وأن تكون كل المعلومات المتعلقة بتأثيرها على صحة المواطنين وسلامة البيئة متاحة للاطلاع عليها ولا تتمتع بالسرية تحت أي عنوان كان.

19- المعلومات العامة، التوعية والتربية

أكد المجتمعون على أهمية تدوال المعلومات على المستوى المحلي، وأن تكون المعلومات متاحة للعامة والمجتمع المدني بدون أية عوائق تحت أي عنوان كان.

20- البحث والتطوير والرصد

أعاد المجتمعون التأكيد على أن زيادة ورفع قدرة البلدان النامية في مجالات البحث والتطوير والرصد رهن بوجود الآلية المالية والتقنية الفعالة والقوية.

21- خطط التنفيذ الوطنية

أكد المجتمعون على ضرورة أن تتضمن الاتفاقية تحقيق خطط تنفيذية وطنية على أن تكون ملزمة وأن يتم توفير الموارد المالية لإعدادها، كما كانت الحال في اتفاقية استكهولم. كما أكدوا أيضا على حرية اختيار التشريعات الوطنية والخطط المحلية.

22- إحالة التقارير

وافق المجتمعون على ما جاء في ورقة السكرتاريا، مشددين على وجوب إحالة تقارير حول أهداف الدول.

23- تقييم الفعالية

وافق المجتمعون على ما جاء في ورقة السكرتاريا.

الجزء الثامن: الترتيبات المؤسسية

24- مؤتمر الأطراف

أشار المجتمعون إلى أن ما جاء في الورقة حول مؤتمر الأطراف والأمانة العامة هي أجزاء ثابتة في كل الاتفاقيات، مع ضرورة أخذ خصوصية هذه الاتفاقية بعين الاعتبار.

25- السكرتاريا

وافق المجتمعون على ما جاء في ورقة السكرتاريا

الجزء التاسع: حل المنازعات

26- حل المنازعات

وافق المجتمعون على ما جاء في ورقة السكرتاريا

الجزء العاشر: التطور التالي للاتفاقية

27- تعديل الاتفاقية

اتفق المجتمعون على أنه يمكن تأجيل البحث بهذه النقاط لمراحل المفاوضات المتقدمة.

28- إقرار وتعديل الملاحق

اتفق المجتمعون على أنه يمكن تأجيل البحث بهذه النقاط لمراحل المفاوضات المتقدمة.

الجزء الحادي عشر: الترتيبات النهائية

اتفق المجتمعون على أن ضرورة الإسراع بإنشاء المجموعة القانونية وأن تبدأ أعمالها فورا. على أن يتم وضع شروط مرجعية لتشكيل المجموعة القانونية بالتشاور مع البلدان العربية حول هذه النقطة.